

قطر تحاول إنقاذ الوضع الاقتصادي

أزمات متعددة تواجه غزة والأراضي الفلسطينية

السودان.. دعوة للتظاهر بالعاصمة في «ملبونية» 13 نوفمبر

أطلقت لجان المقاومة الشعبية بالعاصمة الخرطوم، دعوة للمشاركة فيما أسمته “ملبونية” في 13 نوفمبر الجاري (السبت المقبل)، تحت شعار “لا تفاوض، لا شرابة، لا شرعية”.

جاء ذلك في بيان صادر عن تنسيقيات لجان المقاومة بالخرطوم (لجان تقود التظاهرات في الأحياء)، نشر على الصفحة الرسمية لتجمع المهنيين السودانيين (قائد الحراك الاحتجاجي) بموقع فيسبوك. وفي 25 أكتوبر الماضي، أعلن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان حالة الطوارئ في البلاد، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، وإعفاء الولاة، واعتقال قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، مقابل احتجاجات رافضة وانتقادات دولية تطالب بعودة الحكومة الانتقالية.

وقال البيان: “توافقت تنسيقيات لجان الخرطوم على أن يوم السبت 13 نوفمبر المقبل، يوما ثوريا تسير فيه مليونيات الغضب لإسقاط العسكر”. وأهاب البيان بـ“الجميع داخل السودان وخارجه بالمشاركة بالفعالية في الملبونية”. بدوره، ناشد تجمع الجيولوجيين السودانيين، أحد مكونات تجمع المهنيين، بالمشاركة في “ملبونية 13 نوفمبر”، وفق المصدر ذاته. ومنذ حوالى أسبوعين يشهد السودان احتجاجات يومية، للمطالبة بحكم مدني، فيما قال البرهان، في أكثر من مناسبة، إن الجيش ملتزم بالتحول الديمقراطي، وإنه بصدد اختيار رئيس وزراء لتشكيل حكومة كفاءات (بلا انتماءات حزبية).

وقبل قرارات الجيش، كان السودان يعيش منذ 21 أغسطس 2019، فترة انتقالية تستمر 53 شهرا انتهت بإجراء انتخابات مطلع 2024.

ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في 2020. وتكونت “لجان المقاومة” في المدن والقرى، عقب اندلاع احتجاجات 19 ديسمبر 2018، وكان لها الدور الأكبر في إدارة المظاهرات في الأحياء والمدن حتى عزلت قيادة الجيش الرئيس آنذاك عمر البشير، في 11 أبريل 2019.

«النهضة» التونسية: نساند مجلس القضاء أمام «حملات التشوية والترهيب»

قال مجلس شورى حركة “النهضة” في تونس، إنه “يساند المجلس الأعلى للقضاء (هيئة دستورية مستقلة) أمام استهدافهم بحملات التشويه والترهيب”.

جاء ذلك في بيان للدورة 54 لمجلس شورى الحركة (صاحبة أكبر كتلة في البرلمان المجمدة أعماله)، المنعقد عن بعد، مذبل بإمضاء رئيس المجلس عبد الكريم الهاروني، بحسب مراسل الأناضول. وأضاف المجلس أن “استقلال السلطة القضائية مكسب من مكاسب الثورة لا يمكن التنازل عنه تحت أي ذريعة، وأن إصلاح القضاء لا يتم إلا بمشاركة القضاة أنفسهم وهياكلهم المهتلة والمنتخبة”.

وتعقيباً على إعلان مجلس الوزراء اعداد مشروع تشريع يتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، أفاد الأخير، في بيان الخميس، بـ“رفض المساس بالبناء الدستوري للسلطة القضائية بمقتضى المراسيم (الرئاسية)”. وأن “أي إصلاح يتعلق بالمجلس ينبغي أن يكون في نطاق مبادئ وضوابط الدستور، وليس في إطار التدابير الاستثنائية”.

وجدد مجلس شورى النهضة التأكيد على أن “مختلف الإجراءات الانقلابية التي قام بها رئيس الدولة (قيس سعيد) عكفت أزمة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأضرت بصورتها في العالم، وزادت من عزلتها الديبلوماسية”.

لبنان: ضغط دولي لإجراء الانتخابات

تتدخل المواقف اللبنانية في تحديد مصير الانتخابات النيابية العامة التي يُفترض أن تجرى قبل انتهاء ولاية البرلمان الحالي في 21 مايو المقبل، مع استعداد «كتل لبنان القوي» برئاسة النائب جبران باسيل للتقدم بمراجعة من المجلس الدستوري يطعن فيها على التعديلات التي اقترتها الهيئة العامة في المجلس النيابي على قانون الانتخاب الحالي الذي لا يزال نافذاً بالتزامن مع توجه وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي إلى التوقيع على مرسوم يدعو بدعو فيه الهيئات الناخية للاشترك في العملية الانتخابية في الانتخابات المقررة في 27 مارس المقبل.

KIMC
 النادي الكويتي العالمي لرياضة المحركات KUWAIT INTERNATIONAL MOTORSPORT CLUB
تنفيذاً لتعميم الهيئة العامة للرياضة رقم 2021/25 المؤرخ 2021/11/03 القاضي باستئناف فترة قيد العضوية الجديدة وسداد الاشتراكات السنوية لاستكمال فترة قيد العضويات الجديدة وسداد الاشتراكات السنوية طبقاً لأحكام النظام الأساسي للنادي .
يعلن النادي الكويتي العالمي لرياضة المحركات عن فتح باب قيد العضوية العاملة الجديدة وسداد الاشتراكات السنوية للسنة المانية 2022/2021 لمدة 53 يوماً اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2021/11/15 حتى نهاية يوم الخميس الموافق 2022/01/06 وينوه مجلس الإدارة على أن فترة قيد الأعضاء الجدد وسداد الاشتراكات سوف تتم خلال فترة أوقات الدوام الرسمي للنادي من الساعة 5 مساء حتى 9 مساء طوال أيام الأسبوع عدا يوم الجمعة والعطلات الرسمية مع ضرورة الالتزام بكافة الاشتراطات الصحية المقررة من قبل السلطات الصحية المختصة للوقاية من فيروس كورونا حرصاً على سلامة الجميع وذلك في مقر النادي المؤقت الكائن في حلبة جابر الأحمد الدولية على طريق الدائري السادس بجانب المدرسة الكويتية لتعليم قيادة السيارات وكراج حجز المرور بإحفاضة الفروانية مجلس الادارة

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني عز الدين أبو عائشة، إن الحراك يمثل تحركاً مهماً ودقيقاً على الساحة الفلسطينية، مشيراً إلى خروج عدد من العناصر والأحزاب السياسية بالتزامن معه.

وأشار أبو عائشة في تقرير له بصحيفة إندببندنت إلى خروج عناصر من الجبهة الديمقراطية في مسيرة تندد بارتفاع الأسعار، وتطالب بوضع خطة اقتصادية تنموية لوقف نزيف غلاء السلع الأساسية، لتمتكن جميع طبقات المجتمع من شراء مستلزماتها الأساسية.

من جهته قال مصدر فلسطيني اقتصادي قال لصحيفة الوسط إن حراك بدنا نعيش بالفعل يمثل حراكاً شعبياً لافتاً. غير أن المهم الآن، هو السيطرة على حالة الأسعار، خاصة أن الوضع في غزة رخوا إلى حد كبير.

ولفت المصدر إلى وجود محاولات من الحركة أو من الأجهزة الرقابية بالسيطرة على الأسعار بالسواق الفلسطينية في غزة، إلا أن الواقع بالفعل صعب، خاصة أن ارتفاع الأسعار تواصل في ظل الحصار الذي لا يتوقف على قطاع غزة.

معتاد، بل أن الارتفاع المفاجئ في بعض السلع الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطنون باستمرار قد شكل لهم معضلة كبيرة، ومن أبرز تلك السلع التي شهدت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، العدس والسكر والزيت والقمح والبيض والقهوة.

اللافت أن هذه الحركة الاحتجاجية تتزايد ضد حماس؛ على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد غرق مهاجرين من غزة، وهم في طريقهم إلى اليونان، من أجل البحث عن فرص عمل، كما أن هناك تصاعد لافت لحراك بدنا نعيش، في ظل التقارير التي لا تنتهي حول نمط الحياة المترفة لعائلات كبار مسؤولي حماس.

يذكر أن الحراك الشعبي الفلسطيني بدنا نعيش؛ أصدر بياناً مساء السبت الماضي، موجهاً تحذيراً للحكومة حماس؛ بسبب سوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها أبناء قطاع غزة. وقال الحراك في بيانه الذي نشر عبر منصة فيس بوك إن الممارسات المستمرة من حكومة غزة؛ أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الحاكم لا يري الشعب من برجه العاجي، وقد انفصل تماماً عن واقعهم.

سيأتي بالتعاون مع بعض الوزارات والهيئات منها وزارة المالية الأردنية ، وتشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل للمرأة. اللافت أن هذا الإجراء هو مجرد واحد من العديد من الإجراءات التي تتخذها سلطة الاتصالات الفلسطينية للحفاظ على الأسعار في الضفة الغربية ، وذلك على عطف غزة التي تعاني انقلاات واضح للأسعار.

اللافت أن بعض من التقارير اشارت أخيراً إلى التصريحات التي أدلى بها السفير الفلسطيني في تركيا ، والذي قال إنه لا تزال هناك عمليات بحث عن ضياع عائلة أبو رجيلة. ورغم أن هذا الهروب من تداعيات الوضع الاقتصادي إلا أن سكان غزة يقولون إن هذه القضية لن توقف المزيد من الهروب وأن فرصة الهروب من الحياة السيئة في غزة تستحق فرصة الموت.

اللافت أنه وفي تقرير لها عن هذه الظاهرة تقول صحيفة القدس العربي اللندنية أن المواطنين في قطاع غزة يواجهون أزمة جديدة تضاف إلى جملة الأزمات المتراكمة عليهم، ولكن هذه المرة لم تكن متعلقة بإغلاق إسرائيل المعابر التجارية ومنع إدخال السلع كما هو

تتواصل ردود الفعل على الساحة الفلسطينية نتيجة للأزمات الداخلية ومنها الأزمات الاقتصادية ، حيث أخطرت وزارة المالية الفلسطينية عدد من المطاعم ومحال الحلويات بضرورة تغيير أسعار السلع المقدمة للمواطنين إلى الأقل ، خاصة في ظل حالة الانقلاات التي تعانيها أسواق الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية عموماً.

من ناحية أخرى استؤنفت صباح عمليات ادخال الوقود القطري الخاص بتشغيل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، عبر معبر كرم أبو سالم جنوب القطاع.

وقال مدير المعبر بسام غبن إن الشاحنات المحملة بالوقود القطري بدأت منذ صباح بالدخول إلى القطاع عبر المعبر، حيث تم إبلاغهم أنه سيتم ادخال 24 شاحنة.

من جهة بحث مجلس الوزراء ومحمد اشتية الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية. قرر المجلس بعض الإجراءات لتقوية الاقتصاد. وكان من بين هؤلاء التعجيل بإعادة بناء وتشغيل المناطق الصناعية في الخليل ونابلس ، مكافحة عمليات التهريب بكافة أنواعها ، ودهما

العراق على «الصراط الانتخابي».. إما اتفاق أو اقتتال

عاد العراق إلى واجهة اث العالمية خلال الأيام القليلة الماضية، إثر تطورات متسارعة أعقبت إعلان النتائج الأولية لانتخابات برلمانية مبكرة أجريت في 10 أكتوبر الماضي، وأثارت مخاوف من أن تكون مقدمة لأعمال عنف واسعة النطاق.

ومنذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 2003، عاش العراق توترات سياسية وأمنية وحروباً، بدءاً بمقاومة المحتل الأمريكي، ومروراً باقتتال طائفي بين السنة والشيعة بين عامي 2006 و2008، وصولاً إلى اجتياح تنظيم “داعش” الإرهابي لثلث مساحة البلد، صيف 2014، واندلاع حرب ضارية لمدة ثلاث سنوات حتى تحرير هذه الأرض.

وحين وضعت الحرب ضد “داعش” أوزارها، عاش العراق فترة هدوء قصيرة لغاية 2019، عندما بدأت في أكتوبر من ذلك العام احتجاجات شعبية غير مسبوقة نائمة على سوء مستوى الخدمات العامة ونقص الوظائف والفساد المستشري في البلد واتساع الهوة بين المواطنين محدودي الدخل والطبقة الحاكمة التي ازدادت ثراء ونفوذاً بمرور السنوات.

وأطاحت هذه الاحتجاجات بالحكومة السابقة، برئاسة عادل عبد المهدي، أواخر 2019. ومهدت لانتخابات مبكرة كانت تعول عليها بغداد لإعادة إرساء الاستقرار، لكن ما حدث في الأيام القليلة الماضية يوحي بأن البلد مقبل على أزمة كبيرة أخرى قد تتطور إلى مزيد من أعمال العنف.

بخلاف الأزمات السابقة، تنحصر الأزمة الراهنة بين القوى والفصائل الشيعية، ما يثير مخاوف من احتمال اندلاع اقتتال بينها.

وبدأت بوادر الأزمة إبان إعلان النتائج الأولية للانتخابات، والتي حملت مفاجآت أبرزها التراجع الكبير لتحالف “الفتح”، وهو كتلة سياسية للفصائل الشيعية القريبة من إيران. وتصدرت «الكتلة الصدرية»، التابعة للزعيم الشيعي مقتدى الصدر، النتائج بـ73 مقعداً من أصل 329، فيما حصلت كتلة “تقدم”، بزعامة رئيس البرلمان المنحل محمد الحلبوسي (سني)، على 38 مقعداً.

وفي المراتبة الثالثة حلت كتلة “دولة القانون” بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2006–2014) بـ34 مقعداً.

بينما بعد تحالف “الفتح” أبرز الخاسرين، بحصوله على 16 مقعداً فقط. بعد أن حل ثانياً برصيد 48 مقعداً في انتخابات 2018.